

Distr.: General  
29 September 2006  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

### أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي طلب المجلس إليّ فيه أن أطلعته بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (المكتب)، وأن أقدم إليه تقريرا في هذا الشأن. وطلب إلى مجلس الأمن لاحقا، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا تحريريا كل ثلاثة أشهر.
- ٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات التي جددت منذ تقريري الأخير المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/487)، ولا سيما عن المبادرات الرامية لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، وكذلك عن إصلاح القطاع الأمني، في خضم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة.

### ثانيا - التطورات السياسية

- ٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تميز المناخ السياسي بحدوث تطورات داخل الحزبين السياسيين الرئيسيين، وهما بالتحديد "الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر" وحزب "التجديد الاجتماعي".
- ٤ - وشرعت قيادة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر في إجراء مفاوضات من أجل إعادة إدماج مجموعة المنشقين الذين كانوا يدعمون ترشيح رئيس الجمهورية فييرا ضد مرشح الحزب مالم باكاي ساهما في الانتخابات الرئاسية العام المنصرم. وتشمل مجموعة المنشقين، على سبيل المثال لا الحصر، رئيس الوزراء الحالي، ووزراء الدفاع والموارد الطبيعية والطاقة. وسيقوم حزب التجديد الاجتماعي الذي كان ينتمي إليه كومبا



يالا الرئيس السابق، بانتخاب رئيس جديد له أثناء مؤتمر الحزب في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذه الأثناء، لم يقتصر على تجديد ثقته في القيادة الحالية للحزب، بل أعرب أيضا عن تأييده "لمنتدى التنمية المستدامة"، وهو الائتلاف الذي يساند الحكومة الراهنة في البرلمان.

٥ - وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عقد مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، بنجاح في بيساو. وكان انعقاد مؤتمر القمة مهما بصفة خاصة في الدلالة على أن غينيا - بيساو، وبالرغم من الصعوبات التي تواجهها، قادرة على تنظيم مثل هذا الحدث، وأنها استعادت المكانة اللاتمة بها بين نظيراتها داخل مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وخلال مؤتمر القمة، أعربت مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ضمن جملة أمور، عن تأييدها الكامل لمبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاصة بإنشاء فريق اتصال دولي معني بغينيا - بيساو. في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقد فريق الاتصال اجتماعه الأول في نيويورك، وقرر، ضمن جملة أمور، مساعدة غينيا - بيساو في تعزيز قدراتها المؤسسية الوطنية، وتعبئة الأموال اللازمة لسد العجز في ميزانية عام ٢٠٠٦، ومساعدة سلطات غينيا - بيساو في التحضير لعقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين، يعقد في يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في جنيف، ومساعدتها في تنفيذ الإصلاحات في القطاعين الأمني والقضائي، وفي الإدارة العامة.

٦ - ومنذ انطلاق مبادرة "Estados Gerais" في آذار/مارس ٢٠٠٦، بدأ حوار بهدف تهيئة المناخ لبناء توافق الآراء حول مصادر عدم الاستقرار وجذور الصراع في غينيا - بيساو، توسعت دائرة المناقشات المؤيدة لهذه المبادرة إلى ما وراء العاصمة بيساو. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقدت مبادرة الحوار مشاوراتها الإقليمية الأولى، في بيومبو. وقد حضرها ما يزيد على مائة مشارك، بمن فيهم ممثلو السلطات المحلية، والزعماء التقليديين والدينيين، إلى جانب المنظمات النسائية والشبابية. وقد أعلن المشاركون بالإجماع التزامهم بالابتعاد عن الصراع والعمل يدا واحدة نحو بناء مستقبل يسوده السلام.

٧ - يقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بالتحضير لبدء تنفيذ مشروع بناء قدرات على مهارات تحويل الصراعات للبرلمانيين وتنظيمات المجتمع المدني، بما يعزز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين في إدماج منع الصراعات وحلها في برامجهم الوطنية. وسيدعم هذه المبادرة مشروع وافق عليه مؤخرا صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة، وسيجري تنفيذها بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني بالولايات المتحدة، والمنظمة الهولندية للتنمية.

## ثالثاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت الحالة الاقتصادية في غينيا - بيساو صعبة كما كانت، وازدادت التوترات الاجتماعية، كما يتضح من موجة الإضرابات التي أثرت على القطاعين العام والخاص على حد سواء. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وافقت الجمعية الوطنية الشعبية على ميزانية الحكومة لعام ٢٠٠٦.

٩ - ولا يزال البلد يواجه مصاعب مالية حادة. وقد قامت الحكومة، بالفعل، بجمع ٥ ملايين من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من إصدار سندات خزانة، وذلك في المقام الأول لتسديد بعض متأخرات المرتبات، وتخفيف المعاناة التي يعيشها الموظفون المدنيون وغيرهم من العاملين، والسكان بصفة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صفقة دعم مالي لحكومة غينيا - بيساو مؤلفة من شريحتين بنحو ٤ ملايين دولار (٢٠٧ بلايين فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية) للمساعدة في دفع متأخرات المرتبات. ووفقاً للاتحاد الوطني للعمال، فإن قرار الحكومة بتخفيض الضرائب على واردات المواد الغذائية الأساسية لم ينجح في تخفيض الأسعار للمستهلكين، بل أدى إلى تقليل إيرادات الدولة وإضعاف قدرتها على تسديد مدفوعاتها المتعلقة بالمرتبات.

١٠ - وكما ذكرت في تقرير الأخير، كانت حصيلة تجارة جوز الكاجو، محصول التصدير الرئيسي للبلد، أقل بنسبة كبيرة مما كان متوقعا، حيث بلغ متوسط صادرات الجوز، منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ٦٠ ٠٠٠ طن، مقابل ٩٥ ٠٠٠ طن خلال نفس الفترة في عام ٢٠٠٥. ومع أن الموسم لم ينته بعد، من المرجح أن تنخفض أرقام الصادرات انخفاضاً كبيراً عن الأرقام في السنوات السابقة. ومن المؤكد أن يضيف هذا الانخفاض في الإنتاج مزيداً من الصعوبات لقاعدة الاقتصاد الهشة للبلد.

١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، انضمت غينيا - بيساو إلى وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي. وتوفير الضمانات من المخاطر السياسية، ستساعد وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، في خلق بيئة تمكينية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

١٢ - وجرت مناقشة ورقة استراتيجية الحكومة للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، مع شركائها في التنمية، في حلقة عمل تقنية، عقدت يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتركز الورقة على أربعة أولويات: '١' تعزيز الحكم الرشيد، وتحديث الإدارة العامة، وكفالة استقرار الاقتصاد الكلي؛ '٢' تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل؛ '٣' وتوسيع

إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية؛ '٤' وتحسين سبل كسب العيش في أوساط أضعف الشرائح السكانية.

١٣ - وخلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، زارت بعثة من صندوق النقد الدولي غينيا - بيساو لتقييم أداء الحكومة في إطار برنامج يشرف عليه موظفو الصندوق، ولمناقشة الأعمال التحضيرية لاجتماع المائدة المستديرة للمانحين، المزمع عقده في يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في جنيف. وخلصت البعثة إلى أنه قد أحرز تقدم في الحالة الاقتصادية خلال السنوات الثلاث الماضية، وأعلنت استعداد صندوق النقد الدولي، رهنا بنجاح اجتماع المائدة المستديرة، للموافقة على حزمة طوارئ لفترة ما بعد الصراع لغينيا - بيساو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

١٤ - وواصلت الوكالات الإنسانية تقديم المساعدات للأسر المتأثرة بالقتال الأخير في المنطقة الشمالية من البلد، بالقرب من الحدود مع مقاطعة كازامانس السنغالية. ومنذ انتهاء القتال في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بدأ برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ برنامج العمل مقابل الغذاء، للمساعدة في بناء السدود وإعادة زراعة الأرز الذي لحق به الدمار بسبب الأمطار الموسمية في عام ٢٠٠٥ وما تبع ذلك من نزوح أهل الريف.

#### رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٥ - وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، صدر المرسوم الحكومي القاضي بإنشاء لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونشر في الجريدة الرسمية، مما أفسح المجال لتنفيذ برنامج تجريبي لجمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها في إطار آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، المزمع أن تبدأ عملها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي نفس الشهر تم الإعلان عن أن بيساو أصبحت خالية من الألغام.

١٦ - وفي ذات الوقت، واصلت السلطة الوطنية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تتلقى الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملها في تدمير المتفجرات المتبقية من الحروب. واكتملت عمليات مسح المناطق الملوثة في شمال البلد المتأثرة بالعمليات العسكرية التي جرت مؤخراً ضد متمردي كازامانس على طول الحدود مع السنغال، وتجري حالياً إزالة الألغام من الطرق الفرعية والقرى المتأثرة.

١٧ - لا يزال مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو يقوم بدور استشاري مهم للغاية في دعم الجهود الوطنية في مجال إصلاح القطاع الأمني. وقد استأنف

الفريق التقني المسؤول عن صياغة وثيقة الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني عمله بعد فترة انقطاع دامت ثلاثة أشهر.

١٨ - وهناك لجنة توجيهية معنية بإصلاح القطاع الأمني برئاسة وزير الدفاع كانت تجتمع بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لتقييم التقدم المحرز والنظر في الخطوات التالية. وتمت البعثة الثالثة للفريق الاستشاري لتطوير القطاع الأمني التابع للمملكة المتحدة، إلى بيساو، في أواخر أيلول/سبتمبر، لمساعدة سلطات غينيا - بيساو في وضع وثيقة استراتيجيتها الوطنية لإصلاح القطاع الأمني في صورتها النهائية. وانطلاقاً من العلاقة الحاسمة بين الأمن والتنمية، تم الاتفاق على إدراج استراتيجية إصلاح القطاع الأمني، ومرفقاتها ضمن الوثائق التي ستقدمها غينيا - بيساو للمأخزين في اجتماع المائة المستديرة.

١٩ - وخلال الفترة من نهاية تموز/يوليه وحتى منتصف آب/أغسطس، قامت اللجنة الوطنية المعنية بمصالحة القوات المسلحة بحملات توعية في جميع أنحاء البلد بهدف توسيع نطاق عملية المصالحة لتشمل القوات شبه العسكرية وتوطيد العلاقات بين المدنيين والعسكريين.

٢٠ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، استدعت المحكمة العسكرية اثنين من كبار الضباط من الذين أعيد إدماجهم للمساعدة في التحقيقات في مخطط مزعوم ضد رئيس هيئة الأركان. ولم تسجل لهم ضد الضباطين، ولكن وجهت انتقادات للحادث باعتباره عملاً معاكساً لروح عملية المصالحة.

٢١ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إطار برنامجه الاستراتيجي لغينيا - بيساو إلى السلطات الوطنية والشركاء ذوي الصلة. وتدرج التوصيات في استراتيجية إصلاح القطاع الأمني.

## خامساً - جوانب حقوق الإنسان

٢٢ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، كشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن برنامج بتكلفة ٣٠ ٠٠٠ دولار لتعزيز التحقيق في مجال حقوق الإنسان يستهدف، على وجه التحديد، المبادرات المتصلة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير الدعم للأيتام. وسيخصص لست منظمات غير حكومية مبلغ ٥ ٠٠٠ دولار لكل منظمة للاضطلاع بأنشطة في تلك المجالات.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو أنشطته في تعزيز التحقيق في مجال حقوق الإنسان في المدارس. وقد أنشأت وزارة التعليم، بموجب منشور موقع في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، لجنة وطنية توجيهية للتحقيق

في مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمواطنة، وثقافة السلام والحوار بين الثقافات. وسيستأنف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو دورة محاضراته بشأن حقوق الإنسان في كلية الحقوق، في تشرين الأول/أكتوبر.

### الملاحظات والتوصيات

٢٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل يظهر التزام قوي بتحسين المناخ السياسي، كما تبين في المفاوضات الرامية إلى تعزيز المصالحة داخل الأحزاب السياسية الرئيسية والتقدم المحرز في عملية الحوار الوطني. كما تمضي قُدماً جهود المصالحة داخل قوات الدفاع والأمن. بيد أن التوترات والمصاعب المستمرة تبرز الخطر المائل بحدوث انتكاسة أو تقهقر في بعض الأحيان.

٢٥ - ومن الواضح أن من السابق لأوانه التعليق على نتائج هذه المبادرات. بيد إنني ألاحظ بأمل تزايد فهم أصحاب المصالح الوطنيين الرئيسيين لأن من مصلحتهم ومصلحة شعب غينيا - بيساو ككل، مواصلة التماس طرق بناءة وسلمية لمعالجة وحل الخلافات ومصاعب البلد.

٢٦ - وما زالت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية رهيبة في غينيا - بيساو. ويجدر الثناء على التزام الحكومة بإصلاحات الاقتصاد الكلي وينبغي دعمها، حيث أن هذه السياسات ترمي إلى أن تحسّن، من الناحية العملية، ظروف معيشة السكان، لا سيما الشرائح الأشد ضعفا بينهم. ومن شأن الانخفاض الكبير في إيرادات جوز الكاجو وسوء محصول الأرز المتوقع، بالاقتران مع التحدي المستمر بشأن متأخرات المرتبات في القطاع العام، أن تسهم في تفاقم التوترات الاجتماعية.

٢٧ - وإزاء هذه الخلفية المزعزعة، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لتحقيق الاستقرار السياسي، وأن يقدم في آن واحد مع الدعم المالي على سبيل الاستعجال والذي يحتاجه البلد لمنع تضعف الثقة العامة والاستقرار السياسي. وبناء على ذلك، أناشد أعضاء المجتمع الدولي المشاركة بنشاط وسخاء في المائدة المستديرة للمانحين لغينيا - بيساو، والمقرر عقدها يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في جنيف. وسيساعد نجاح هذه المائدة المستديرة البلد على مواجهة اهتماماته الفورية وبمضي قُدماً إلى تحقيق أهداف التنمية متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل.

٢٨ - وأشعر بالتفاؤل بوجه خاص بسبب فهم الحكومة الواضح للصلة بين الأمن والاستقرار والتنمية والتزامها بالمضي قُدماً في إصلاح قطاع الأمن. ويتطلب إصلاح قطاع الأمن نهجاً كلياً دقيقاً ومشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية،

تحت قيادة سلطات البلد. وأناشد جميع الجهات الفاعلة المعنية، داخلية وخارجية معا، أن تبذل قصاراها لكفالة النجاح في صياغة وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو.

٢٩ - وقد ظل التعاون الفعال بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والأمم المتحدة يؤثر على التطورات في غينيا - بيساو بصورة بناءة. وأرحب بإنشاء فريق اتصال دولي معني بغينيا - بيساو بوصفه أداة مفيدة لزيادة تعزيز الشراكة القائمة فيما بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والأمم المتحدة، وكفالة أن تظل غينيا - بيساو تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال المجتمع الدولي.

٣٠ - وفي حين يستمر إحراز التقدم في مجالات عديدة، تؤكد التطورات المقدمة أعلاه أهمية أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بغينيا - بيساو. وأعتقد أنه ينبغي أن تظل الأمم المتحدة تؤدي دورا رئيسيا لبلوغ هذه الغاية. وأعتزم أن أدخل تنقيحا طفيفا على ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وأطلب تمديده حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وما زالت تجري مشاورات مع حكومة غينيا - بيساو في هذا الشأن. وقد عاد مؤخرا إلى مقر الأمم المتحدة السيد جاو برناردو هونوانا، الذي عمل كممثل لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو على مدى العامين السابقين، وذلك بعد أن أنجز مهمته في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأعتزم أن أعين ممثلي الجديد لغينيا - بيساو ليحل محل السيد هونوانا قريبا.

٣١ - وأخيرا أود أن أثنى على العمل الهام الذي ما زال يقوم به موظفو المكتب والفريق القطري للأمم المتحدة بأكمله في غينيا - بيساو للمساهمة في تحقيق السلام والتقدم في ذلك البلد. وأود أن أعرب بصفة خاصة عن تقديري للدور الهام الذي أداه ممثلي الذي انتهت مدة ولايته في غينيا - بيساو، السيد جاو برناردو هونوانا، الذي كانت قيادته القوية وتفانيه لقضية السلام عاملا مفيدا في نجاح الأنشطة التي اضطلعنا بها لبناء السلام في غينيا - بيساو.